الانظمة الهيكلية المساعدة من بحثية او ارشادية او تسويقية. بل ان الشواهد تشير الى ان استعمالات الموارد الطبيعية أخذه في النقصان، اما من خلال الاستيلاء على مزيد من الاراضي والموارد او منع الوصول اليها، او من خلال الاهمال الذي يطرأ على استعمالات بعض تلك الموارد، او من خلال تغييب عامل التخطيط الشامل للاستعمال الامثل للموارد.

والتقدم التكنولوجي في وسائل الانتاج - على اهميته لبعض المحاصل الزراعية - يحمل معه بعض الآثار خاصة في كيفية التصرف بالموارد المتوفرة نتيجة استخدام التكنولجيا، او كيفية التصرف بالانتاج الفائض، فاستخدام التكنولوجيا بشكل اسرع من النمو في الطلب سيؤدي الى انخفاض الاسعار وبالتالي انخفاض دخل المزارع. كذلك فان من نتائج ادخال التكنولوجيا حدوث فائض في الموارد، ولا بد ان تكون برامج ادخال التكنولجيا متماشية مع خطط استيعاب او استخدام الموارد الفائضة في الاقتصاد الزراعي نفسه او في فروع اقتصادية اخرى. ولما كان المزارع يعتبر متلقيا للاسعار من حيث المدخلات او المخرجات، فان مسارعته في تبني تكنولوجيا الانتاج ستؤدي الى زيادة في كلفة الانتاج، فعليه بالتالي ان يسارع في تبني تكنولجيات التخزين والتسويق والتصنيع. وتلك قضايا لا يمكنه القيام بها منفردا.

وعليه، فان معالجة قضية التقدم التكنولوجي في الزراعة لا بد وان تتم باعتبار التقدم التكنولوجي مكملا للوحدة المزرعية الصغيرة الحجم نسبيا والتي يصعب فيها التحول من استخدام الجهد البشري كرأسمال استثماري الى تطبيقات التكنولوجيا الانتاجية والتي تؤدي الى كفاءة العمل واستخدام الزمن. ولا بد اذن من ان تطرح قضية التخصصية في الانتاج وفي الاستخدامات التكنولوجية لبعض الانشطة الزراعية وبعض الفروع فيها، وخاصة المحاصيل الحقلية والخضار، وفي الاراضي والمناطق التي تسمح طبيعتها وحجمها بمثل هذا الاستغلال، مع ضرورة مراعاة تبني التخصصية في التنظيمات الاجتماعية ايضا. بينما يلزم ان تطرح قضية التعددية والتنويع في الانتاج كأساس تراثي هام في الوحدة المزرعية التي تتمحور حولها حياة المزارع واقتصاديات القرية الفلسطينية، مع ضرورة مراعاة توفير الخدمات الاساسية، والسياسات والتنظيمات التي تمكن من رفع كفاءة العمل في الوحدة المزرعية.

ج- ومن حيث استراتيجيات الامن الغذائي وتوفير العمالة فان الظروف التي يعيشها المجتمع الفلسطيني تتطلب انتاج بعض المحاصيل الاستراتيجية الممكنة، وزيادة الاهتمام بالمحاصيل الاستراتيجية الحالية - كالزيتون مثلا. وتبقى هناك ضرورة لتوفير بعض الغذاء الاستراتيجي عن طريق الاستيراد. وهذا يتطلب ايجاد نوع من التوازن في ميزان المدفوعات التجاري، وعليه فهناك ضرورة لتوفير او زيادة انتاج بعض المحاصيل الزراعية التي تفيض عن حاجات الاستهلاك، او بمعنى أخر هناك ضرورة للتوجه للتصدير وتوسيع اسواقه.